بيان صحفي

يحظر إصداره أو نشره أو توزيعه كلياً أو جزئياً في الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، اليابان، المملكة المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، مملكة البحرين، الكويت، الأردن، مركز دبي المالي العالمي أو ضمن أي نطاق قانوني يعتبر مثل ذلك العمل فيه انتهاكاً للقوانين والأنظمة المرعية.

الإمارات دبي الوطني تعلن عن العرض الخاص بأسهم بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني

الإعلان عن عقد الجمعيتين العموميتين غير العاديتين لبنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني

تصويت مساهمي بنك الامارات الدولي وبنك دبي الوطني على الدمج المقترح ومنحهم الفرصة لاستبدال أسهمهم بأسهم في الامارات دبي الوطني

الإعلان عن مواعيد عقد الجمعيتين العموميتين غير العاديتين للبنكين

نشر وثيقة العرض

مجلسا إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني يرفعان توصية للمساهمين بقبول العرض

30 يوليو 2007، دبي – نشرت الامارات دبي الوطني ش م ع (الشركة أو الامارات دبي الوطني)، وهي شركة جديدة تعرض الاستحواذ على رأس المال المساهم لبنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني مقابل أسهم في الشركة ("العرض")، وثيقة العرض وأعلنت أن افتتاح العرض سيتم يوم الأربعاء 1 أغسطس 2007. إن وثيقة العرض التي سيبدأ توزيعها على حملة أسهم بنك الامارات الدولي وبنك دبي الوطني اعتباراً من اليوم، تتضمن التفاصيل الكاملة لشروط وأحكام العرض والدمج المقترح للبنكين (الدمج المقترح) والتعليمات الموجهة لمساهمي البنكين الراغبين بقبول العرض. وتتوفر وثيقة العرض أيضاً على موقع الدمج على الإنترنت www.ebinbdmerger.com

وأعلن بنك الإمارات الدولي ش م ع وبنك دبي الوطني ش م ع اليوم تفاصيل اجتماعي الجمعيتين العموميتين غير العاديتين اللتين ستمنحان مساهمي كلا البنكين فرصة التصويت على الدمج المقترح

للبنكين. وستعقد الجمعيتان العموميتان غير العاديتين لبنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني يومي الأربعاء 5 سبتمبر المقبل والخميس 6 سبتمبر المقبل على التوالي.

ويطرح العرض بدءاً من نهار الأربعاء 1 أغسطس 2007، ويتوقع أن يبقى مفتوحاً حتى يوم الاثنين 17 سبتمبر 2007. ويمكن لمساهمي بنك الامارات الدولي وبنك دبي الوطني خلال هذه الفترة قبول العرض عبر تعبئة نموذج القبول بما يتفق مع العملية المحددة في وثيقة العرض. وفيما يلي تفاصيل العرض:

كل سهم من بنك الامارات الدولي سيتم استبداله بسهم واحد من "الإمارات دبي الوطني" أي بتقييم يعادل 9.30 درهماً لسهم بنك الامارات الدولي كما في 1 يوليو 2007[1]

كل سهم من بنك دبي الوطني سيتم استبداله بـــ0.95 سهم من "الإمارات دبي الوطني" حيث تم تسعير السهم الواحد بمبلغ 8.84 درهماً، أي ما يعادل علاوة بنسبة 14% على سعر السهم في 5 مارس 2007، وهو سعر السهم المستقر قبل أي إعلان عن الدمج المقترح[2]

وقد نال الدمج المقترح دعم وتوصية مجلسي إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني. كما تلقى رئيسا مجلسي إدارة البنكين تأكيداً تحريرياً من حكومة دبي بدعمها للدمج المقترح وخصوصاً حول نيتها بقبول العرض بشأن حصتها البالغة 76.62% و 14.25% من رأس المال المصدر الحالي لبنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني على التوالي.

وستتولى الدائرة القانونية وأمانة سر مجلس الإدارة في بنك الإمارات الدولي إدارة عملية قبول العرض بالنسبة لمساهمي بنك الإمارات الدولي فيما يتولى رئيس أمانة سر المجموعة في بنك دبي الوطني إدارة عملية قبول العرض بالنسبة لمساهمي بنك دبي الوطني.

---

[1] استناداً لسعر سهم بنك الإمارات الدولي البالغ 9.30 درهماً كما في 1 يوليو 2007 واستناداً على معدل تبادل سهم واحد من الامارات دبي الوطني لكل سهم من بنك الامارات الدولي ومعدل تبادل 0.95 سهم من بنك الامارات دبي الوطني لكل سهم من بنك دبي الوطني بما يعادل سعر 9.30 درهماً لكل سهم من بنك الامارت الدولي وسعر 8.84 درهماً لكل سهم من بنك دبي الوطني. وبلغ سعر سهم بنك الإمارات الدولي وسهم بنك دبي الوطني في 29 يوليو 2007، آخر تاريخ قبل هذا التصريح ، 9.25 درهماً و9.00 درهماً على التوالي.

[2] يدل سعر سهم بنك الامارات الدولي وسعر سهم بنك دبي الوطني الذين بلغ سعرهما 10.48 درهماً و8.75 درهماً على التوالي كما في 5 مارس 2007 على معدل تبادل 0.83. وبمعدل تبادل 0.95 وسعر 10.48 لسهم بنك الامارات الدولي كما في 5 مارس 2007، يعني ذلك أن سعر سهم بنك دبي الوطني يبلغ 9.96 درهماً، مما يعني علاوة بنسبة 14% على سعر سهم البنك كما في 5 مارس 2007. وقد تم تعديل أسعار جميع الأسهم من إجل إصدارات أسهم المنحة. ويفترض معدل التبادل أن كل سهم من بنك الامارات الدولي يستخدم كمعيار لتقييم كل سهم من بنك دبي الوطني.

تعليقات

قال معالي أحمد حميد الطاير، رئيس مجلس ادارة بنك الإمارات الدولي: "يدرك مجلس إدارة بنك الإمارات الدولي أهمية إقامة بنك رائد في الإمارات العربية المتحدة يتمتع بالحجم والقوة المالية ومعايير الخدمة العالية التي تسمح له بالتنافس الفعال في أسواق الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون الخليجي التي تشهد نشاطاً وتنافساً متزايدين. ويؤمن المجلس أن الدمج المقترح يمثل خطوة إستراتيجية ممتازة، حيث يوحد أول وثاني أكبر بنوك إمارة دبي من ناحية الأصول."

وقال عبدالله محمد صالح، رئيس مجلس إدارة بنك دبي الوطني: "يؤمن مجلس إدارة بنك دبي الوطني بأن الإمارات دبي الوطني ستكون في وضع متميز يسمح لها باغتنام الفرص المحلية والإقليمية الجذابة، وأنها، في ضوء القوة المالية المتزايدة وقواعد وفورات الحجم والمرونة المالية، ستنمو بحيث تقدم القيمة المناسبة لمساهميها وعملائها وموظفيها."

الإجراءات المطلوبة من المساهمين

لقد أوصى مجلسا إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني مساهميهم بقبول العرض وحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الخاصة به للتصويت لصالح القرار الذي سيتم طرحه خلال الاجتماع. إن التفاصيل الخاصة بكيفية قبول العرض وحضور اجتماع الجمعية العمومية غير العادية والتصويت لصالح القرار المقترح خلال الاجتماع موجودة في وثيقة العرض التي تتوفر أيضاً على الموقع الخاص بالدمج على الإنترنت www.ebinbdmerger.com.

الجدول الزمني المتوقع للأحداث الرئيسية

إن التواريخ المذكورة أدناه هي افتراضية وتعتمد بالإضافة إلى أمور أخرى، على تواريخ قبول شروط العرض وما إذا سيتم تمديد فترة قبول العرض إلى ما بعد التاريخ المتوقع في 17 سبتمبر 2007.

تاريخ افتتاح العرض	1 أغسطس 2007
تاريخ التسجيل لاجتماع الجمعتين العموميتين غير العاديتين	2 سبتمبر 2007
الجمعية العمومية غير العادية لبنك الإمارات الدولي	5 سبتمبر 2007
الجمعية العمومية غير العادية لبنك دبي الوطني	6 سبتمبر 2007
تاريخ إغلاق قبول العرض	17 سبتمبر 2007
إعلان الشركة عن معدل القبول	18 سبتمبر 2007
تعليق التداول بأسهم بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني تمهيداً لإلغاء إدراجها رسمياً*	7 أكتوبر 2007
التاريخ الفعلي للدمج المقترح	14 أكتوبر 2007
التاريخ المتوقع لإدراج أسهم الإمارات دبي الوطني**	14 أكتوبر 2007
إلغاء إدراج أسهم بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني	14 أكتوبر 2007
التاريخ المتوقع لإرسال مستندات ملكية أسهم الامارات دبي الوطني	14 أكتوبر 2007

* يخضع لأن يصبح العرض غير مشروط من جميع النواحي، ومن المتوقع ألا يستأنف تداول أسهم بنك الامارات الدولي وبنك دبي الوطني بعد التعليق عند إغلاق التداول في أو حوالي 7 أكتوبر 2007.

**يعتمد الجدول الزمني بالنسبة للإدراج على التاريخ الذي يصبح العرض فيه غير مشروط من جميع النواحي. ويتوقع أن الإدراج سيصبح سارياً وأن يبدأ تداول الأسهم بعد 27 يوماً من تاريخ الإغلاق.

للمزيد من المعلومات

الإعلام:

نيل دويل	ستفان وليامز	إبراهيم مقامي	أسامة الأسمر
كابيتال أم أس أل	كابيتال أم أس أل	كابيتال أم أس أل	كابيتال أم أس أل
+971 50 843 246	+44 7767 345 563	+971 50 735 0846	+971 4 367 6150

الموقع الالكتروني المخصص للمعلومات عن الاندماج: www.ebinbdmerger.com

معلومات أخرى

تقوم جولدمان ساكس بدور المستشار المالي الرئيسي للجنة التوجيه المنبثقة عن بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني والتي شكلت خصيصاً من أجل الدمج المقترح.

تقوم لينكلاتر إل إل بي بدور المستشار القانوني لبنك الإمارات الدولي بخصوص الدمج المقترح.

تقوم ألن وأوفري إل إل بي بدور المستشار القانوني لبنك دبي الوطني بخصوص الدمج المقترح.

تقوم فرش فيلدز بروكهاوس بدور المستشار القانوني لـــ غولدمان ساكس في دورها كالمستشار المالي الرئيسي للجنة التوجيه المنبثقة عن بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني والتي شكلت خصيصاً من أجل الدمج المقترح.

تم تعيين كي بي إم جي وإرنست أند يونغ كمدققي حساب مشتركين للإمارات دبي الوطني.

قدمت ليمان براذرز رأيا منصفاً عن التقييم لمجلس إدارة بنك الإمارات الدولي والذي تم تضمينه في وثيقة العرض.

قدمت مورجان ستانلي رأياً منصفاً عن التقييم لمجلس إدارة بنك دبي الوطني والذي تم تضمينه في وثيقة العرض.

نبذة عن بنك الإمارات الدولي

تأسس بنك الإمارات الدولي – ويقع مكتبه الرئيسي في دبي – الإمارات العربية المتحدة – عام 1977. ويعتبر أكبر بنك في إمارة دبي من حيث حجم أصوله، وهو مدرج في سوق دبي المالي، ويعمل بالبنك حالياً ما يقرب من 4800 موظف. ولدى البنك خارج الإمارات العربية فروع في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة ومكاتب تمثيلية في الهند وإيران وسنغافورة.

ويقدم بنك الامارات الدولي خدمات مصرفية واستثمارية عبر وحدة العمليات المصرفية للشركات وخدمات الافراد عبر شبكة فروعها وقناة الخدمات المصرفية المباشرة "مي بنك"فضلاً عن خدمات الخزينة.

ويقدم بنك الامارات الدولي أيضاً خدمات مصرفية إسلامية عبر بنك الامارات الاسلامي وإدارة الأصول من خلال الامارات للخدمات الاستثمارية وخدمات الوساطة عبر الامارات الدولي للوساطة المالية، فضلاً عن إجراءات البطاقات من خلال نتوورك العالمية. بالاضافة لذلك، يمتلك البنك أسهماً في الاتحاد العقارية (تطوير العقارات) والوطنية للتأمين.

مؤشرات الأداء الرئيسية غير المدققة بنهاية مارس 2007 هي كالتالي:

إجمالي الأصول 104.1 مليار درهم الإمارات
إجمالي القروض 62.9 مليار درهم الإمارات
إجمالي الودائع 43.4 مليار درهم الإمارات
إجمالي حقوق المساهمين 8.8 مليار درهم الإمارات

نبذة عن بنك دبي الوطني

تأسس بنك دبي الوطني في دبي عام 1963، وهو حالياً ثاني أكبر بنك في إمارة دبي من حيث الأصول. وأسهم البنك مدرجة في سوق دبي المالي، ويعمل فيه حالياً قرابة 1.500 موظف. ولدى بنك دبي الوطني خارج الدولة فروع في قطر والمملكة المتحدة وجيرسي (جزر القنال) ومكتب تمثيلي في إيران.

يوفر البنك لعملائه في الإمارات العربية المتحدة وغيرها مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تشمل خدمات الشركات والمؤسسات، خدمات الأفراد، العمليات الاستثمارية والعمليات المصرفية الخاصة، خدمات الخزينة، خدمات الوساطة والمنتجات المصرفية الإسلامية. وهو يعمل من خلال البنك الرئيسي وخمس شركات فرعية هي بنك دبي الوطني للاستثمار، الوطني الإسلامي، الوطني للأوراق المالية، شركة ائتمان بنك دبي الوطني (جيرسي) المحدودة والوطني العقاري.

مؤشرات الأداء الرئيسية غير المدققة كما في نهاية مارس 2007:

إجمالي الأصول 73.6 بليون درهم

إجمالي القروض 46.7 بليون درهم

إجمالي الودائع 48.9 بليون درهم

إجمالي حقوق المساهمين 5.8 بليون درهم

مزايا الدمج المقترح

1- يعتقد مجلسا إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني بأن الدمج المقترح سوف يقدم فوائد جوهرية للمساهمين والعملاء والموظفين.

للمساهمين

- إنشاء بنك رائد من دولة الإمارات العربية المتحدة ذي مركز معزز في السوق عبر جميع قطاعات العملاء الرئيسية والمنتجات.
- المزيد من فرص التوسع الإقليمي والعالمي – تقوية شبكات التوزيع والتواجد الجغرافي لبنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني.
- المزيد من القوة المالية ووضع أفضل لرأس المال لدعم النمو المستقبلي
- تحقيق القيمة من خلال توحيد العائد والتكلفة والخبرات الإدارية الراسخة وأفضل الممارسات

للعملاء

- ملاءمة أكبر من خلال شبكات أوسع من الفروع المحلية وأجهزة الصراف الآلي
- إمكانية الوصول لمزيد من الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال التواجد الممتد للمجموعة
- مجموعة متنوعة من المنتجات وتقديم حلول مالية مناسبة لاحتياجات العملاء

للموظفين

- المزيد من الفرص المهنية في مؤسسة أضخم حجماً وأكثر تنوعاً.
- تدريب وتطوير مهني أفضل
- قدرة أكبر على اجتذاب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها.

ملاحظات مهمة

هذا الإعلان لا يشكل نشرة تجارية وعلى المستثمرين ألا يقبلوا العرض، ولا يحصلوا على أوراق مالية في الشركة ولا يمارسوا حقوق التصويت في اجتماع أي من الجمعيتين العموميتين غير العاديتين، كما هو مبين هنا، إلا استناداً للمعلومات المبينة في وثيقة العرض. إن وثيقة العرض تتضمن بحثاً لعوامل مخاطر معينة يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار بالتصويت لصالح القرارات التي ستبحث في اجتماع الجمعيتين العموميتين غير العاديتين لبنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني. وتتوفر وثيقة العرض، في المقرين الرئيسيين لبنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني في شارع بني ياس، دبي، إ ع م وعلى الموقع الالكتروني المخصص للمعلومات عن الاندماج: www.ebinbdmerger.com .

إن هذا الإعلان لا يهدف إلى، ولا يشكل عرضاً ولا جزءاً من عرض لاستملاك، أو إصدار أو بيع أو دعوة لاستملاك أو اكتتاب أو بيع أي أوراق مالية أو ترغيباً بأي تصويت أو موافقة في أي نطاق قانوني، فيما يتعلق بـــ أو يخص الدمج المقترح أو العرض أو غيره، ولن يكون هناك أي استملاك أو إصدار أو أو بيع أو اكتتاب أو تحويل للأوراق المالية المشار إليه في هذا الإعلان ضمن أي نطاق قانوني بما يتعارض مع أي من القوانين أو التشريعات المعمول بها. إن العرض يقدم حصرياً في وثيقة العرض وفي نموذج القبول المرفق بوثيقة العرض والذي يتضمن الشروط والأحكام الكاملة للعرض، بما فيه البيانات الخاصة بكيفية قبول العرض وكيفية التصويت في اجتماع الجمعيتين العموميتين. إن أي قبول أو تصويت أو متقف آخر تجاه العرض أو تجاه الدمج المقترح يجب أن يستند حصراً لتلك الوثائق.

إن توفر العرض لأشخاص غير مقيمين في الإمارات العربية المتحدة قد يتأثر بقوانين النطاق القضائي الساري لديهم. وعلى مثل أولئك الأشخاص أن يعلموا بأنفسهم ويتنبهوا لأي شروط مطبقة. وتتضمن وثيقة العرض تفاصيل أخرى للمساهمين غير المقيمين في الإمارات العربية المتحدة.

إن إصدار أو نشر أو توزيع هذا الإعلان في نطاق أي سلطة قضائية غير الإمارات العربية المتحدة ربما يكون خاضعاً لقيود قانونية أو تنظيمية ولهذا فإن على أي شخص يكون خاضعاً لقوانين وأنظمة أي سلطة قضائية غير الإمارات العربية المتحدة أن يكون مطلعاً على كل المتطلبات ذات الصلة والالتزام بها. وعدم الالتزام بالمتطلبات السارية ذات الصلة قد يشكل انتهاكاً لقوانين وأنظمة السلطة القضائية التي أصدرتها.

لم يتم القيام بأي عمل الغرض منه السماح باكتتاب عام على أسهم الشركة في نطاق أي سلطة قضائية خارج الإمارات العربية المتحدة. وهذه الأسهم المراد منها هو طرحها فقط داخل نطاق السلطات القضائية التي يمكن فيها لطرح هذه الأسهم أن يكون قانونياً وفقط للأشخاص الذين يمكن لطرح الأسهم عليهم أن يكون قانونياً. وإذا ما كان أحد مساهمي بنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني مقيماً في نطاق سلطة قضائية تضع قيوداً على هذا الطرح، فمن غير المسموح لهذا المساهم أن يبدي قبوله لهذا الطرح. ويتوفر المزيد من التفاصيل عن هذا الأمر في نشرة الطرح.

لم يتم تضمين هذا الإعلان أي شيء الغرض منه أن يكون، أو يمكن اعتباره، توقعات أو تنبؤات أو تقديرات للأداء المالي الحالي أو المستقبلي لبنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني أو أي من شركاتهما التابعة في مجموعتيهما أو مجموعة الشركة (إجمالاً، الشركة) كما لا يتضمن هذا الإعلان أي عبارة يمكن تفسيرها على أنها تعني أن ربحية السهم للفترات المالية الحالية أو المستقبلية للشركة أو بنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني ستوازي أو تزيد بالضرورة عن ربحية السهم المعلن عنها في الفترات المالية السابقة.

لم يتم تضمين هذا الإعلان أي جزء من الموقع الالكتروني المخصص للاندماج أو بنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني أو أي موقع الكتروني آخر يمكن الدخول إليه من أي روابط في أي موقع الكتروني آخر.

لقد تم تكليف غولدمان ساكس إنترناشنال (غولدمان ساكس) المخولة والمنظمة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي وسلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة حصراً بأن تكون المستشار المالي الأول للجنة التوجيه المشتركة وليس لأي طرف آخر له علاقة بالاندماج المقترح ولن تكون مسؤولة أمام أي طرف آخر غير لجنة التوجيه المشترك عن توفير أنواع الحماية التي توفرها لعملاء غولدمان ساكس أو عن توفير المشورة المتعلقة بالاندماج المقترح أو بمضمون هذه الوثيقة أو المسائل المشار إليها في هذا الإعلان.

قدمت ليمان براذرز الرأي المنصف لمجلس إدارة بنك الإمارات الدولي وليس لأي طرف آخر له علاقة بالاندماج المقترح ولن تكون مسؤولة أمام أي طرف آخر غير بنك الإمارات الدولي عن توفير أنواع الحماية التي توفرها لعملاء ليمان براذرز أو عن توفير المشورة المتعلقة بالرأي المنصف.

قدمت مورجان ستانلي وشركاه الرأي المنصف لمجلس إدارة بنك دبي الوطني وليس لأي طرف آخر له علاقة بالاندماج المقترح ولن تكون مسؤولة أمام أي طرف آخر غير بنك دبي الوطني عن توفير أنواع الحماية التي توفرها لعملاء مورجان ستانلي وشركاه أو عن توفير المشورة المتعلقة بالرأي المنصف.

ملاحظة تحذيرية بشأن البيانات المستقبلية

إن البيانات المستقبلية في هذا الإعلان تشمل آراء مجلسي إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني والمبنية على أساس ما يتوقعونه حالياً من إكمال الدمج المقترح، ويشمل ذلك المعلومات والتقديران المتجمعة لدى مجلسي إدارة بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني والتي يمكن مراجعتها بعد المزيد من الخطط المفصلة للتوحيد.

يحتوي هذا المستند على بعض التعبيرات التي قد تشير إلى فترة لاحقة فيما يخص الإمارات دبي الوطني وبنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني. يمكن تعريف هذه التعبيرات المستقبلية لدى ارتباطها بكلمات مثل "يتوقع" أو "يهدف" أو "يتنتظر" أو "يقدّر"" أو "ينوي" أو "سوف" أو "ربما" أو "يجب" أو كلمات أخرى تحمل نفس المعاني أو المعاني المعاكسة لها. إن مثل هذه التعبيرات المستقبلية الطابع، والتي تشمل دون حصر، أي بيانات تتعلق بالآتي: (1) التقديرات الأولية الخاصة بالعوامل المتضافرة مستقبلاً، المزايا المتوقعة من الدمج المقترح المصاريف الرأسمالية المستقبلية، النفقات، العائدات، الأداء الاقتصادي، الأوضاع المالية، سياسة توزيع الأرباح، الخسائر،

والاحتمالات المستقبلية؛ (2) إستراتيجيات الأعمال والإدارة وتوسع وتطور أعمال المجموعة؛ (3) تأثير الأنظمة الحكومية على أعمال المجموعة؛ و(4) الدمج المقترح والعرض وما يتعلق بهما والتواريخ التي يتوقع حدوث الأحداث فيها.

إن تلك البيانات المستقبلية الطابع تشتمل على مخاطر وأمور غامضة وعوامل منها ما هو معروف ومنها ما هو غير معروف، وقد ينجم عنها أن النتائج والانجازات والأداء الفعلي لأي شخص أو قطاع أو إستراتيجية أو حدث ستختلف اختلافاً مادياً عن أي نتائج أو إنجازات أو أحداث أخرى أو عوامل مشار إليها صراحة أو ضمنياً في مثل تلك البيانات المستقبلية. إن الكثير من المخاطر والأمور الغامضة المتعلقة بالبيانات المستقبلية خارجة عن قدرات الشركة على التحكم فيها أو تقديرها بدقة، مثل أحوال السوق المستقبلية وسلك المشاركين الآخرين في السوق، ولذلك لا ينبغي الاستناد إلى تلك البيانات أكثر مما تستحقه. إن البيانات المستقبلية ليست ضمانا لأداء المستقبل، وإذا لم يذكر عكس ذلك، فإنها لم تراجع نمن قبل مدققي حسابات بنك الإمارات الدولي أو بنك دبي الوطني أو الشركة. إن البيانات المستقبلية مبنية على افتراضات عديدة، بما فيها افتراضات تتعلق بإستراتيجيات الأعمال الحالية والمستقبلية، والتي ستنتهجها تلك الكيانات، وكذلك البيئة التي ستعمل فيها مستقبلاً. إن جميع البيانات اللاحقة ذات الطبيعة المستقبلية، سواء منها الشفهية أو التحريرية التي صدرت عن أو نسبت لعضو في المجموعة أو لأي شخص يتصرف نيابة عنها، مشمولة بكليتها بهذا التصريح التحذيري السابق.

إن بنك الإمارات الدولي وبنك دبي الوطني لا ينويان تحديث أي بيانات مستقبلية باستثناء ما تتطلبه القوانين والأنظمة التشريعية.